

بيان مشترك

حول وقائع جلسة المحاكمة المسلكية

بحق المنشط الحقوقى المعروف

المزميل المحامى الأستاذ ريف مصطفى أمام مجلس فرع نقابة المحامين بحلب

عقد مجلس فرع نقابة المحامين بحلب (بصفته التأديبية بتاريخ 19/12/2010)، جلسة استجواب للمنشط الحقوقى المعروف المزميل المحامى الأستاذ ريف مصطفى رئيس مجلس إدارة الملجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد)، بالدعوى المسلكية رقم أساس (34) لعام 2010 وهي الدعوى التي تم تحريرها عليه بموجب قرار رئيس مجلس فرع نقابة المحامين في حلب رقم (1651) تاريخ ذلك استناداً

7/6/2010 ،

إلى كتاب نقيب المحامين في سوريا رقم (2063) تاريخ 16/5/2010، وعملًا بأحكام المادة (56) من

النظام الداخلي وأحكام القانون (39) للعام 1981 المنظم للمهنة، تقرر تحرير المدعى

المسلكية بحقه واستجوابه على المخالفات المسلكية التالية:

1- التحرير على السلطة في سوريا بجميع مقالاته.

2- ارتكاب العديد من الجرائم الجزائية المواقعة على أمن الدولة المنصوص عنها بقانون العقوبات العام.

3- إشارة مواضع تستهدف الموحدة الوطنية باستخدام مصطلحات وإشاعات وأقاويل كاذبة وبث أخبار كاذبة للتحرير على الدولة في جميع مقالاته.

وحضر جلسة المحاكمة المزميل المحامى الأستاذ ريف مصطفى المحايلى القانوني عنه المحامى الأستاذ مصطفى أوسو، وقد انكر

الاستاذ مصطفى المخالفات المنسوبة إليه في كتاب السيد نقيب المحامين في سوريا، وأكد أن دوافعه في جميع كتاباته وسلوكياته كانت دوافع وطنية بامتياز وطلب إجراء محاكمة علنياً... وأن تأسيسه مع بعض زملائه اللجنة الكردية لحقوق الإنسان، كان من أجل أن يمارس عملاً حقوقياً مستقلاً ونظيفاً دفاعاً عن الوطن السوري وعن المواطن السوري وحقوقه بغض النظر عن انتقامه القومي أو الدينى أو المذهبى أو الاجتماعى أو المطبقي...، وبأنه كمحام لم يخالف مبادئ الحق والعروبة ولم يسع للوحدة الوطنية ولما خالف قوانين النقابة...، وطالب بحفظ المشكوى والمدعوى المقامة عليه من سيادة نقيب المحامين في سوريا وإعلان عدم مسؤوليته من كل ما نسب إليه.

وبنهاية جلسة المحاكمة، تم تأجيل المحاكمة ليوم 30/1/2011 للدفاع.

جدير بالذكر أن المحامى الأستاذ رديف مصطفى بن أنور، هو من مواليد 1967 منطقة عين العرب - محافظة حلب، خريج كلية الحقوق من جامعة حلب 1994 أنتسب إلى نقابة المحامين - فرع حلب عام 1997 متزوج وأب لأربعة أولاد.

إننا في المنظمات الموقعة على هذا البيان المشترك، وفي الوقت الذي نعلن فيه تضامننا الكامل مع الناشط الحقوقى المعروف المزميل المحامى الأستاذ رديف مصطفى رئيس مجلس إدارة اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المراصد)، فإننا نعبر عن قلقنا الشديد حيال ما ألت إليه أوضاع حقوق الإنسان في سوريا من تدهور وانتهاكات مستمرة، كما إننا نعبر عن قلقنا البالغ حيال المسارات التي تتبعها هذه الانتهاكات، حيث وبموجبها أصبح جميع نشطاء حقوق الإنسان وبشكل خاص العاملين والمرتبطين بدوائر الدولة ومؤسساتها والمتسببن للنقابات المهنية الخاضعة لسيطرتها...، معرضين لإجراءات عقابية تصل إلى حد الفصل والمشطب النهائي...، وهي عقوبات قاسية جداً على أي شخص وعلى مستقبله ومستقبل عائلته ولقمة عيشهم، كما إننا نؤكد هنا، بأن جميع الناشطين الحقوقيين والسياسيين...، ومن بينهم المزميل المحامى الأستاذ رديف مصطفى، يمارسون نشاطاً مشروعاً وعلينا وفق القوانين الوطنية والمواثيق والمعاهد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي وقعت وصادقت عليها الحكومة السورية، وإننا نطالب مجلس فرع نقابة المحامين في حلب بحفظ المشكوى والمدعوى المقامة من سيادة نقيب المحامين في سوريا على المزميل المحامى الأستاذ رديف مصطفى وإعلان عدم مسؤوليته من كل ما نسب إليه من مخالفات مسلكية.

1- المنظمة المكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والمحريات العامة في سوريا (DAD).

2- لجان الدفاع عن المحريات الديموقراطية وحقوق الإنسان في سوريا.

3- منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف.

4- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا.

5- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا.

6- اللجنة المكردية لحقوق الإنسان في سوريا - المراسد.